المرصد الإنساني
الأرض الفلسطينيّة المحتلة

العدد الخامس عشر **تموز 2007**

لمحة عامة – القضايا الأساسية

الإغلاق المستمر لمعابر قطاع غزة: التأثير على الاقتصاد

منذ أن قامت حركة حماس بالسيطرة على قطاع غزة في منتصف شهر حزيران، باتت معابر القطاع الرئيسية مغلقة نتيجة لتدهور إجراءات التنسيق المسبق بين الإسرائيليين و الفلسطينيين. ساهمت عمليات الإغلاق في زيادة إضعاف الاقتصاد في غزة و تفاقم ظاهرة الفقر بين عدد سكان يبلغ 1.4 مليون نسمة، و 1.1 منهم كانوا يستلمون المعونات الغذائية قبل منتصف شهر حزيران.

بقي معبر كارني، المعبر الوحيد لمرور السلع التجارية والإنسانية، مغلق بعد أن مرت فترة 10 أسابيع على إغلاقه. و استمرت معابر صوفا و كيريم شالوم في عملها كنقاط الدخول الأساسية بديلة لمرور المعدات التجارية والإنسانية ولكنها تفتقر البنية التحتية الكافية لأن تكون معابر بديلة مناسبة.

خلال شهر تموز، تم السماح لمعدل 101 شاحنة في اليوم للدخول إلى قطاع غزة من خلال معبر صوفا ومعدل 15 شاحنة في اليوم من خلال معبر كيريم شالوم، مقارنة مع معدل 264 شاحنة يوميا كحد أقصى قبل منتصف شهر حزيران (نيسان 2007). في نفس الوقت، تم وضع حظر على المواد الخام لمصانع غزة الصناعية والصادرات. في الربع الثاني من عام 2007، وصلت نسبة البطالة إلى 32% في قطاع غزة و نسبة الفقر إلى حوالي 79% بحلول نهاية عام 2006. و يتوقع أن ترتفع هذه النسب نتيجة للحظر المفروض على غزة.

التأثير على القطاع الخاص:

تأثر القطاع الخاص بشكل كبير من جراء عمليات الإغلاق. وكان إجمالي خسارة هذا القطاع المتراكمة و المباشرة منذ إغلاق حدود غزة في منتصف شهر حزيران حوالي 35 مليون دولار أمريكي بمستوى خسارة يومية بحوالي 0.5 مليون دولار أمريكي. في القطاع الصناعي، اضطرت الأغلبية العظمى من الصناعات التي تعتمد على الواردات إلى إغلاق أبوابها (ما يعادل 90%)، و تم تعطيل أكثر من 66000 عامل عن عملهم مؤقتا. إن القطاعات الأكثر تأثرا من جراء هذا الوضع تضم صناعة الألبسة و الأثاث و قطاعات البناء. يقدر البنك الدولي أنه إذا لم يتم إرجاع 3/1 العمال الذين تعطلوا إلى أماكن عملهم، قد تصل نسبة البطالة إلى مستويات غير مسبوقة تبلغ حوالي 44%.

التأثير على القطاع الزراعي:

تأثر القطاع الزراعي الذي يشغل فيه 40000 عامل ويدعم 25% من سكان غزة من جراء إغلاق معبر كارني. نظرا لنقص المواد الخام الضرورية لعملية الزراعة (البذور و الأسمدة الزراعية و مبيدات الحشرات) و عدم وضوح إمكانية تصدير المحاصيل، المزارعون في غزة غير متأكدين من تنفيذ عمليات الاستثمار في الموسم الزراعي المقبل. بالإضافة إلى ذلك، بما أنه تم إيقاف عمليات التصدير، آلاف أطنان المنتجات محجوزة في غزة و يتم بيعها في السوق المحلي. و أدى فائض منتجات التصدير إلى انخفاض حاد في العائدات.

تقدر وزارة الزراعة الفلسطينية في قطاع غزة وجود خسارة 4.5 مليون دولار أمريكي على الأقل منذ تنفيذ الإغلاق و أجمالي خسارة بأكثر من 12 مليون دولار أمريكي في حال استمرار الإغلاق.

نقص في بعض الأدوية الضرورية في الضفة الغربية و قطاع غزة

خلال شهر تموز، كان هناك نقص في بعض الأدوية الضرورية بالإضافة إلى الأدوية التي يحتاجها المرضى الذين خضعوا لعلميات زراعة الكلى. هذه الأدوية باهظة الثمن و معظم المرضى غير قادرين على شرائها. في بعض محافظات الضفة الغربية هناك ايضا نقص في أدوية علاج الأمراض النفسية.

الأزمة التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين من حيث إدخال المرضى إلى المستشفيات

منذ عام 2007، عندما تم قطع ميزانية الإدخال إلى المستشفيات بقيمة خمسة ملايين دولار أمريكي واجهت الدائرة الطبية التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين صعوبات مالية. واستجابة لهذا الوضع، اضطرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين إلى إيقاف عدد من الخدمات الطبية الهامة. كما اضطرت إلى إيقاف عمليات تمديد الإقامة في المستشفيات لأكثر من 10 أيام لكافة المرضى بما فيهم المواليد الجد[، وتخفيض تغطية تكاليف عمليات القسطرة من 70% إلى 50%، و رفع الدعم للحالات الاجتماعية الصعبة من 5% إلى 10%، و تأجيل الحالات التي تحتاج إلى عمليات غير عاجلة و عدم الموافقة على الحالات المحولة شخصيا في حال تعدي عملية الإدخال مدة 48 ساعة و بدون الحصول على موافقة من مسؤولي الصحة في المنطقة.

لمحة عامة – التركيز المحلي

الضفة الغربية و القدس الشرقية

الإغلاق في المناطق الشمالية

بين 3 و 15 تموز، قام الجيش الإسرائيلي بفرض قيود على عملية الوصول من حيث الفئة العمرية في الأربع محافظات شمالي الضفة الغربية من خلال الحواجز العسكرية المؤدية إلى وسط الضفة الغربية. كما تم منع السكان الفلسطينيين من نابلس و جنين و طوباس و طولكرم من الفئة العمرية بين 16 إلى 35 من السفر إلى المناطق الجنوبية. و منذ بداية الإنتفاضة الثانية و في عدة مناسبات، تم فرض قيود مشابهة في مناطق مختلفة و خلال فترات زمنية مختلفة، و كانت النساء ايضًا ضمن هذه القيود.

تشديد الإغلاق في وسط الضفة الغربية

خلال الأيام العشرة الأخيرة، قام الجيش الإسرائيلي بتشديد عمليات الإغلاق في محافظات رام الله / البيرة. صرح الفلسطينيون المارون من خلال حاجز عطارة العسكري أنهم واجهوا مدة انتظار وصلت إلى 60 دقيقة. كما تم مواجهة التأخير الطويل على حاجز جبع و حواجز قلندية. صرح المكتب الإسرائيلي للتنسيق بين المناطق في رام الله أن الإجراءات المتشددة في وسط الضفة الغربية جاءت استجابة للتنبيهات الأمنية من قبل المخابرات الإسرائيلية حول عمليات هجوم محتملة على إسرائيل من قبل فلسطينيين من شمال الضفة الغربية.

فتح معبر ترقوميا التجاري: التأثير على جنوب الضفة الغربية

إن فتح معبر ترقوميا التجاري في غرب محافظة الخليل و المخطط له في شهر أيلول يثير القلق حول احتمال التأثير السلبي لجميع المعابر التجارية على اقتصاد الضفة الغربية. حاليا، تواجه الواردات الداخلة إلى جنوب الضفة الغربية و الصادرات الخارجة منها عدد من الحواجز العسكرية الإسرائيلية. عملية تسليم السلع قد تكون من الباب إلى الباب، و لكن مع فتح معبر ترقوميا ستتم الممارسات التجارية بين جنوب الضفة الغربية (من منطقة بيت لحم إلى الجنوب، بما فيها الخليل) و إسرائيل فقط من خلال ترقوميا. و يجب تنزيل جميع السلع الخارجة من شاحنة فلسطينية و من ثم تحميلها في شاحن إسرائيلية (نظام back-to-back)، و يتم تنفيذ العكس خلال الدخول. من المخطط تنفيذ هذا النظام على ثلاثة معابر تجارية أخرى بين الضفة الغربية و إسرائيل.

التجار الفلسطينيون قلقون من الإجراءات المقترحة بخصوص المعبر و تجاه الأمور التالية: ساعات العمل المحدودة، السعة المحدودة لنظام حركة back-to-back، التكاليف المرتفعة لمنصات النقل التي يتم تطلبها نتيجة لحوادث التأخير. كما ويتوقع التجار صعوبة أو استحالة في تحميل بعض السلع على منصات، كالفخار مثلا، و هناك تساؤلات إضافية تجاه حوادث التأخير الغير ضرورية و الناتجة عن إعادة تفتيش السلع الصادرة التي تم تفتيشها مسبقا في ميناء أشدود.

يعتمد جزء كبير من اقتصاد جنوب الضفة الغربية على عملية التصدير و الاستيراد. وفقا لوزارة الاقتصاد الوطني، 60% من إجمالي الواردات تدخل إلى الضفة الغربية من خلال الخليل و 40% من الصناعات الفلسطينية موجودة في منطقة الخليل. إن القلق الذي يعبر عنه تجار منطقة الخليل يشابه ذلك القلق الذي يواجهه رجال الأعمال في نابلس الذين يقومون باستخدام معبر يقع بالقرب من طولكرم.

معبر ترقوميا التجاري هو أحد معابر الضفة الغربية التجارية الذي يتم من خلاله توصيل الصادرات و الواردات من إسرائيل إلى الضفة الغربية. المعابر الأخرى التي تعمل حاليا موجودة في بيتونيا (شمال القدس)، الطيبة (طولكرم)، و الجلمة (جنين). يتم التخطيط لبناء معبرين آخرين في قلندية (شمال القدس) و مزمورية (شرق القدس)، و يتوقع إنهاء عملية بناء الأخير في عام 2009.

حماية المدنيين

تحليل ظاهرة حماية المدنيين

في شهر تموز 2007، انخفض عدد الفلسطينيين الذين قتلوا و جرحوا من جراء حوادث الصراع المباشر بنسبة 23% مقارنة مع شهر حزيران.

في الضفة الغربية، وصل عدد الفلسطينيين الذين قتلوا إلى 6، و كان هذا أكثر عدد انخفاضا منذ شهر حزيران 2006. في قطاع غزة، انخفض عدد الفلسطينيين الذين قتلوا من جراء الصراع المباشر بنسبة 57% مقارنة مع شهر أيار و 23% بالمقارنة مع شهر حزيران.

كما كان هناك انخفاض بنسبة 40% في عدد الفلسطينيين الذين جرحوا خلال حوادث الصراع، مقارنة مع شهر حزيران. ووصل عدد الجرحى الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى 38 جريحًا، و وهو أدنى معدل شهري تم تسجيله منذ شهر شباط 2005.

أيضا في شهر تموز، كان هناك انخفاض ملحوظ في العنف الداخلي. فسجل انخفاض موحد بنسبة 92% في عدد القتلى و الجرحى مقارنة مع الشهر الماضي. و سجل العنف بين الفصائل ثلث ظاهرة العنف الداخلي في الضفة الغربية و ربعه في قطاع غزة.

قتل النساء

خلال شهر تموز، قام ثلاثة أشخاص مجهولون بتنفيذ جرائم قتل ضد ثلاث شقيقات شابات في قطاع غزة. و كان الإدراك السائد بين السكان المحليين أن الجرائم هذه جاءت نتيجة "القتل على خلفية الشرف".

بتاريخ 28 تموز، تم قتل امرأة رابعة في مخيم البريج في وسط غزة. منذ بداية العام، سجل شهر تموز 2007 أعلى معدل للنساء اللواتي تم قتلهن في قطاع غزة على بذريعة "شرف" العائلة.

يبدو أن هناك موجة مرعبة في ظاهرة قتل النساء و الجرائم المرتكبة ضدهن في الضفة الغربية و قطاع غزة، على خلفية السلوك "الغير أخلاقي" . أيضا تم التقرير عن "جرائم شرف" تم تنفيذها ضد الرجال و الشباب الصغار.

إن الحكم المتساهل والحصانة السائدة التي يتلقاها مرتكبي هذه الجرائم تعزز فكرة تبرير "القتل على خلفية الشرف" في المجتمع و قبولها، الأمر الذي يساهم في تكرارها.

حماية الطفل

" حماية الطفل تضم استراتيجيات و نشاطات تهدف إلى حماية الأطفال من دون سن 18 من الإساءة و الاستغلال و العنف"

لا زال الأطفال دون سن 18 ضحايا العنف الإسرائيلي الفلسطيني والعنف داخل المجتمع الفلسطيني. قرار رقم 1612 التابع لمجلس الأمن في الأمم المتحدة و الذي تم تبنيه بتاريخ 26 تموز 2005 يحث على ضرورة حماية الأطفال خلال الصراع المسلح. تستخدم مؤشرات هذا الجزء لرصد حقوق الأطفال لحمايتهم كما نص في القرار.

في شهر تموز، تم قتل 4 أطفال فلسطينيين (2 في قطاع غزة و 2 في الضفة الغربية)، من بينهم 3 قتلوا على يد الجيش الإسرائيلي و الرابع كان ضحية جريمة شرف. من بين الأطفال الذين قتلوا من قبل الجيش الإسرائيلي، كان هناك غلام يبلغ من العمر 15 عاما توفي من جراء جروح تلقاها في عام 2004 عندما قام الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار عليه في الخليل لأنه كان يقوم برشق الحجارة. تصرح الجهات الطبية الفلسطينية أن جسم الغلام تلقى الغلام عضات شديدة من قبل كلاب الجيش الإسرائيلي المدربة. منذ بداية العام وصل عدد الأطفال الفلسطينيين الذين لقوا مصرعهم إلى 57 طفل.

تم جرح 15 طفل فلسطيني على الأقل خلال حوادث الصراع (14 منهم في الضفة الغربية و واحد في قطاع غزة). بالإضافة إلى ذلك، تم جرح 4 أطفال خلال محاولتهم تخريب قذيفة لم تنفجر مضادة للدبابات (شمال غزة)، و طفل في العاشرة من عمره عندما قام مستوطن بدعمه في مركبته (الخليل)، و 4 أطفال آخرين خلال العنف الداخلي الغير فصائلي. تم جرح 3 أطفال من بين ال 15 طفل على يد المستوطنين، بالإضافة إلى غلام بالغ من العمر 14 عاما في منطقة في مدينة الخليل عندما قامت مستوطنة إسرائيلية بالهجوم عليه لأنه رفض إعطاءها جروه. لاحقا، قام الجيش الإسرائيلي باعتقال الولد المصاب. تم جرح طفل إسرائيلي من قبل قذيفة أطلقت من صاروخ القسام. و خلال شهر تموز لم يتم التصريح عن مقتل أي طفل إسرائيلي.

تأثر 60 شخص على الأقل من جراء عمليات هدم البيوت، معظمهم أطفال.

خلال شهر تموز، وصل عدد الأطفال الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية إلى 375 طفل، بالإضافة إلى 10 أطفال تحت الاعتقال الإداري. (من دون شكوى).
العنف و الممتلكات الخاصة

الحوادث المتعلقة بالمستوطنين

حوادث تأخير ناتجة عن المستوطنين في شمال الضفة الغربية

تضاعف عدد الحوادث المتعلقة بالمستوطنين، و السبب الأساسي في ذلك يعود إلى الإغلاق الذي فرضه الجيش الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في شمال الضفة الغربية بتاريخ 17، 22، و 23 تموز لمنع المستوطنين الإسرائيليين من التوجه إلى مستوطنة هوميش التي تم تفكيكها.

منذ بداية عام 2007، كان معظم الفلسطينيين الذين أصيبوا من قبل المستوطنين الإسرائيليين من محافظة الخليل.

في شهر تموز، قام المستوطنون الإسرائيليون بالهجوم على 5 فلسطينيين و إصابتهم، بالإضافة إلى طفلين في الخليل و آخر في نابلس و اثنين في قلقيلية (18 و 77 عام)، بحيث وصل عدد الفلسطينيين الذين جرحوا على يد المستوطنين الإسرائيليين منذ بداية العام إلى 44 (باستثناء حوادث السير)، و كانت معظم الإصابات من محافظة الخليل (32 إصابة، 73%) و أكثر من 3/1 منها (16 أو 36%) أطفال. كما تم إصابة 11 مستوطن من قبل الفلسطينيين هذا العام، و لم تتم أية إصابة من هذه الإصابات خلال الأشهر الثلاثة الماضية (أيار – تموز).

بالمقارنة مع الشهرين الماضيين، كان هناك ارتفاع في نسبة الفلسطينيين الذين أصيبوا على يد المستوطنين من ضمن إجمالي هؤلاء الذين أصيبوا من قبل الجيش الإسرائيلي و المستوطنين معا.

الخراب المستمر للأراضي و الممتلكات الفلسطينية من قبل المستوطنين في محافظات نابلس و الخليل: ارتفاع في النشاطات المتعلقة بالمستوطنات

قام المستوطنون الإسرائيليون بتخريب 430 شجرة في عينبوس، حوارة، اللبن الشرقية في نابلس، و تخريب الأراضي عندما قاموا بالسير نحو مستوطنة حوميش التي تم إخلائها. و كانت هناك حادثتين إضافيتين تم فيها تخريب الأراضي لغرض توسيع المستوطنات. قام المستوطنون بقلع 100 شجرة زيتون للتجهيز لتوسيع مستوطنة أوتنييل (الخليل) و قام الجيش الإسرائيلي بجرف 180 دونم من الأراضي في الجيب لغرض بناء طريق جديد للمستوطنين (القدس).

نشاطات أخرى تمت في شهر تموز متعلقة في توسيع المستوطنات ضمت عملية نصب الأبنية المتنقلة للمستوطنين في نقطة افيغييل الحدودية و محاولة مصادرة 1000 دونم من الأراضي في قرية إرطاس لإنشاء نقطة حدودية جديدة (بيت لحم).

حوادث التأخير

معابر جيلو و ميتار (نوم الأشخاص على الحواجز العسكرية)

قام عدد من المصادر المستقلة بالتصريح لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن العمال الفلسطينيين يواجهون حالات صعبة عند محاولتهم العبور إلى إسرائيل طلبا للعمل. مثال على ذلك هو معبر جيلو من بيت لحم إلى القدس. يبدأ العمال بالاصطفاف قرابة الساعة الثالثة صباحا لانتظار

فتح المعبر في الساعة الخامسة. و في معظم الأحيان هناك تأخير في فتح المعبر و عدد النقاط المفتوحة لفحص الهويات غير كافي. في بعض أيام الصباح تنشأ ازدحامات كثيرة وتم الإفادة عن وقوع إصابات مثل كسور في الأضلاع. في المعبر البعيدة كمعبر ميتار في جنوب الخليل، يواجه الأشخاص صعوبات أكبر. لدى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تقارير حول عمال ينامون على المعبر طوال الليل للعبور مبكرا و الوصول إلى أشغالهم.

خلال شهر تموز، كان معبر جيلو مسرح التفتيش الجسدي للنساء. قام الجيش الإسرائيلي بتبرير هذه الممارسة كاستجابة لتهديد أمني يتعلق بالنساء.

الحالة الاقتصادية الاجتماعية

يتألف معظم القطاع الخاص من قطاع التصنيع الذي يعتمد على استيراد المواد الخام، و لذلك فانه الأكثر تأثرًا بعمليات الإغلاق. تعتمد الزراعة على استيراد المواد الخام و تصدير المنتجات الزراعية، فهذا القطاع أيضا يتأثر بالوضع الراهن. إذا تدهور قطاع الزراعة و قطاع التصنيع، قد تساهم ظاهرة البطالة في هذين القطاعين في إجمالي نسبة البطالة في قطاع غزة.

براهين مقدمة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين تشتمل الحالة الاجتماعية و الاقتصادية المتدهورة في الضفة الغربية

نسبة البطالة العالية في قرى الضفة الغربية الشمالية تقود الكثير من الرجال للسماح لزوجاتهم إيجاد العمل و حتى إن كان خارج القرية. و هذا الأمر كان يعد معيبًا في السابق. بموازاة ذلك، أصبحت هناك نزعة لدى الذكور في طلب فرص التعليم الأعلى. و مع الصعوبات الاقتصادية المتزايدة، يتم تشجيع المزيد من الشابات على البقاء في منازلهم لمساعدة أمهاتهم في المهام المنزلية. في نفس الوقت، يلاحظ وجود اهتمام متزايد لدى الطالبات في التدريب المهني مما يشير إلى انشغالهم المنظور في هذه النشاطات لمحولة دعم دخل عائلاتهم.

نتيجة لتقلص الأسواق يتم تحويل بعض الأعمال إلى معامل غير رسمية في داخل المنازل، و يزداد عدد النساء اللواتي يعملن في مجال هذه النشاطات للمساهمة في دعم عائلاتهن.

صرح عن وجود ارتفاع في حوادث السرقة، و خصوصا سرقة الأدوات المعدنية في وسط و جنوب الضفة الغربية. كما تم التصريح أن تجار الأدوات المعدنية يقودون فرق من الأولاد لسرقة الدعامات الحديدية من النوافذ و الأبواب الحديدية و أجزاء من البوابات الكبيرة من المنازل الخاصة. و هناك شعور أكبر بالخطر و انعدام الأمن بين سكان شمال الضفة الغربية نتيجة للنشاطات العسكرية المتزايدة و مضايقة السكان و انتشار جو العنف و الشك و ابتزاز النساء الفقيرات و المعوزات.

كما صرح عن انتشار ظاهرة الطلاق و الانفصال نتيجة للعنف الأسري و عدم قدرة أرباب المنازل على التوفير لعائلاتهم.

و تم التصريح عن انقطاع كبير في عملية الشراء و إتباع عدد من الاستراتيجيات للتعويض عن هذا النقص. فيتم شراء أنواع أقل من المواد الغذائية و فقط خلال الفترات التي تكون فيها بعض المواد بأقل تكلفة، و لا يتم الإلقاء بأي غذاء. يتم شراء مخزون المواد الغذائية بكميات كبيرة من أجل الحصول على تخفيضات أكبر. صرح بعض اللاجئين من منطقة طولكرم أن عدد الوجبات الساخنة تم تخفيضه إلى وجبتين في الأسبوع. تقوم النساء بشراء المناديل اللائقة بأي لون فستان بدل من شراء منديل لكل فستان. و بعضهم صرح أن لبس اللباس الشرعي أقل تكلفة من شراء عدة قطع مختلفة و متعددة الألوان.

في كثير من الأحيان يواجه أصحاب المباني مستأجرين غير قادرين على تسديد إيجارات منازلهم. و هناك موانع أخلاقية تمنع أصحاب هؤلاء المباني من اتخاذ أية إجراءات ضد المستأجرين بسبب التضامن المجتمعي والقيم.

ازداد الاعتماد على التوظيف في السلطة الفلسطينية: 160000 موظف في السلطة الفلسطينية في المناطق الفلسطينية المحتلة على النحو التالي:

22.9% من الأفراد الموظفين في المناطق الفلسطينية المحتلة
16.3% من الأفراد الموظفين في الضفة الغربية
36.1% من الأفراد الموظفين في قطاع غزة

خلال العام الماضي، انتشرت ظاهرة الفقر بين موظفي السلطة الفلسطينية. وفقا لاستطلاعات الرأي العام التي أجرتها جامعة جينيف، ارتفعت نسبة الفقر بين موظفي السلطة الفلسطينية من 46% في شهر أيار 2006 إلى 59% في الشهر نفسه من عام 2007.

الصحة

"الصحة لا تنحصر في غياب المرض أو العجز بل هي عبارة عن رفاه جسدي و نفسي و اجتماعي تام."

انتشار القلق حول تأثير الإغلاق على النساء في قطاع غزة

بشكل خاص، يواجه قطاع غزة نقص في 77 نوع دواء لعلاج الصحة التناسلية، بالإضافة إلى أنواع الدواء التي يحتاجها الأشخاص لتأمين العناية المناسبة ما قبل الولادة و الولادة الآمنة و إدارة عوامل المخاطرة، مثل فرط ضغط الدم عند النساء الحوامل. حاليا، غزة تعاني من نقص 100% في مخزون الدواء لعلاج (RH 33). بسبب عدم القدرة على توفير و توصيل و إدارة هذه الأدوية و المعدات الأخرى قد يتم تعريض صحة الأم للخطر و إحداث المضاعفات القصوى التي قد تؤدي إلى الوفاة أو إضعاف صحة الأم و الطفل. حاليا، يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتدبير الدواء و المعدات لتسديد حاجة خدمات الصحة التناسلية بمبلغ $452000 (ممول من منحة طارئة من دولة النرويج) و التي تقوم منظمة الصحة العالمية بإجراء تسهيلات التوصيل. و هناك حاجة لتمويل إضافي لإمكانية توفير خدمة RH و المساعدة في تخفيض التأثير السلبي للحالة الإنسانية العامة على النساء الفلسطينيات.

تزويد مخازن الدواء المركزية في قطاع غزة

بتاريخ 8 تموز، تم إرسال شحنة مكونة من 28 نقالة تحمل المواد المستهلكة و بعض كاشفات المختبرات من مخزون وحدة الدعم إلى قطاع غزة. و لكن تم إرجاع هذه الشحنة إلى رام الله بعد عمليات الهجوم على معبر كيريم شالوم من داخل قطاع غزة و القرار الذي تلاها من قبل السلطات الإسرائيلية بإغلاق المعبر. بتاريخ 9 تموز، وصلت الشحنة سالمة إلى غزة من خلال نقطة عبور صوفا و تم استلامها من قبل فرق تابعة لمنظمة الصحة العالمية و وزارة الصحة. بتاريخ 19 تموز، قامت منظمة الصحة العالمية بإرسال شحنة إلى غزة مكونة من 16 نقالة للمواد المستهلكة و الكاشفات من مخزون وحدة الدعم، و 6 ناقلات تحمل الدواء المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. بتاريخ 24 تموز، تم إرسال نقالتين إلى غزة من مخزون وحدة الدعم تحتوي على دواء مكافحة مرض السرطان.

الاستجابة لنقص المواد الصيدلية في الضفة الغربية و قطاع غزة

عملية التنسيق مستمرة مع الممولين و التأييد للمولين من أجل تغطية الثغرات في المناطق الفلسطينية المحتلة من خلال تنسيق مستمر مع منظمة الصحة العالمية التي تتصل بشكل منتظم مع جميع الجهات الممولة. و من خلال عملية المناشدة الموحدة، قرر التعاون الإسباني تنفيذ مشروع بقيمة مليون دولار أمريكي لدعم مؤن طارئة لوزارة الصحة من خلال منظمة الصحة العالمية للمواد الصيدلية الأكثر احتياجا. و تم التقرير أن الجزء الأكبر من التمويل سيتم تخصيصه لتدبير الأدوية الأساسية و التكميلية التي لا يقوم مشروع البنك الدولي بتزويدها و من خلال صندوقين متميزين

(البنود الغير واردة في مشاريع منظمة الصحة العالمية و البنود الواردة فيها) يتطلبان إجراءات تدبير مختلفة و إطار زمني مختلف. بمحاذاة ذلك، سيتم تمكين النظام الإداري و نظام الأمور اللوجستية في وزارة الصحة وفقا للحاجة، و خصوصا في غزة.

الأمن الغذائي و الزراعة

"يتوفر الأمن الغذائي عندما يحصل جميع الناس، في جميع الأوقات، على ما يكفي من أغذية آمنة و مغذية لتلبية احتياجاتهم التغذية اللازمة لممارسة حياة ملؤها النشاط و الصحة."

مدمج الواردات المحدودة, انخفاض في المواد المخزونة وأسعار الأسواق العالمية العالية لبعض السلع (من بينها قمح الطحين و الذرة و الوقود) أدى إلى ارتفاع أسعار السوق في قطاع غزة. فقد وصل سعر القمح أسواق غزة إلى 105 شاقل لكل 50 كغم، و هذا السعر يشير إلى ارتفاع بنسبة 11%مقارنة مع مستوى الأسعار قبل الأزمة (خلال منتصف شهر حزيران).

يشير مسح السوق في الضفة الغربية إلى أن كافة السلع الغذائية موجودة في الأسواق و إلى وجود تغيير ملحوظ في الأسعار بالمقارنة مع الشهر الماضي. يشير مسح السوق إلى ارتفاع في أسعار طحين القمح و الأرز و الزيت النباتي بنسبة 8.1% و 7% و 6% على التوالي. ينسب التجار هذا الارتفاع إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية.

من خلال معلومات قدمها جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول مؤشر سعر المستهلك تبين ارتفاع مؤشر سعر المستهلك للمواد الغذائية في شهر تموز 2007 بنسبة 3.26% في قطاع غزة و 2.2% في الضفة الغربية، بالمقارنة مع شهر حزيران 2006.

في تموز 2007، قام فريق الآلية الدولية المؤقتة بتزويد 35669 حالة تعاني من صعوبات اجتماعية مصروف نقدي 1000 لكل عائلة. بالإضافة إلى ذلك، و بتاريخ 26 تموز، بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية بتوزيع مصروف الدفعة الثالثة على 2558 عائلة من خلال مشروع إصلاح شبكة الأمان الاجتماعية التابع للبنك الدولي.

في شهر تموز 2007، وصل معدل صيد الأسماك إلى 219 طن، مقارنة مع صفر طن خلال الشهر نفسه في العام الماضي (بسبب منع السلطات الإسرائيلية لممارسة عملية الصيد على ساحل غزة من 26 حزيران لغاية 24 تشرين الأول 2006). و بالرغم من ارتفاع منتوج الصيد بالمقارنة مع العام السابق، يضطر صيادي الأسماك إلى بيع الأسماك في السوق المحلي و بأسعار منخفضة بسبب عدم قدرتهم على تصدير منتجاتهم.

خلال شهر تموز، كانت صادرات المواد الغذائية إلى غزة أكثر انخفاضا مقارنة بشهر حزيران 2006، بسبب القيود المفروضة على عملية الاستيراد منذ أزمة منتصف شهر حزيران. و انخفض إجمالي المواد الغذائية المستوردة بنسبة 54% مقارنة مع شهر حزيران 2007. و ارتفع إجمالي السلع الغذائية الأساسية المستوردة بنسبة 20% مقارنة مع الشهر الماضي (حزيران 2007).

ملاحظات ميدانية من قطاع غزة:

- وفقا لوزارة الزراعة، خلال الشهرين الماضيين لم تكن هناك صادرات للمنتجات الزراعية و الأسماك من غزة إلى إسرائيل أو الضفة الغربية.
- معبر كارني مغلق و يعمل المعبر بسعة مخفضة من خلال الحزام الناقل.
- منذ استلام حماس للسلطة، تنحصر إمكانية وصول السلع إلى غزة إلى المواد الغذائية و الطبية و الزراعية و المواد الأخرى الضرورية. لا يتم استيراد المواد الخام و قطع الغيار اللازمة لتشغيل الاقتصاد و البنية التحتية بالمستوى المطلوب بسبب القيود الحالية، و لم تكن هناك أية صادرات من غزة. نتيجة لذلك، الصناعة في غزة آخذة في التدهور و يتأثر المزارعين و الصيادين و العمال بشكل كبير من جراء البطالة و ضياع الدخل.
- بين مسح السوق ارتفاع نسبة الفقراء الذين يشترون المواد الغذائية عن طريق الائتمان و هؤلاء أصبحوا يشترون المواد الغذائية الأقل رغبة و تغذية.

المياه و الصحة

- خلال شهر تموز، تم حجز قطع الغيار التي تحتاج لبناء و ترميم تسهيلات المياه و الصحة في قطاع غزة على الحدود الإسرائيلية. كما تم إيقاف النشاطات المخططة لغرض حماية و إعادة الحالات البيئية الآمنة لسكان بيت لاهيا الذين تأثروا من جراء كارثة آذار 2007. بالتالي، تم إيقاف عمل معظم المنظمات الإنسانية العاملة في مجال المياه و الصحة في قطاع غزة.
- تم توفير معدل 63 لتر يوميا للشخص الواحد في الضفة الغربية و قطاع غزة. تشير تحاليل المعلومات حول المياه و الصحة لشهر حزيران 2007 إلى الاتجاهات التالية:

  - انخفاض معدل المياه الموفرة بنسبة حوالي 4% في الضفة الغربية و 22% في قطاع غزة مقارنة مع معدل الكمية الموفرة في عام 2006.
  - بقي معدل قيمة المياه المخزونة للمجتمعات التي لا يتم خدمتها نفسه في قطاع غزة (35 شاقل لكل متر مكعب) و ارتفع قليلا في الضفة الغربية (15 شاقل لكل متر مكعب مقارنة مع 14 شاقل لكل متر مكعب). و لكن هذه المعدلات لا تظهر تراوح الأسعار، و خصوصا في الضفة الغربية، حيث قد يقوم الأشخاص القائمين في المناطق النائية بدفع ثلاثة أضعاف المبلغ نتيجة للمسافات الطويلة التي يجب على الشاحنات قطعها بسبب الإغلاق و التقلبات الموسمية.
  - عدد العائلات المرتبطة بشبكة المياه و التي تقوم بتسديد فواتيرها انخفض في الضفة الغربية (33% من العائلات خلال شهر تموز مقابل 35% خلال شهر حزيران 2007 و إجمالي عام 2006) و بقي على ما هو في قطاع غزة انطلاقا من شهر حزيران 2007 (2% في شهر حزيران 2007 و معدل 4% لعام 2006).
  - منذ شهر شباط 2007، لم يكن هناك أي تغير في نسبة الدخل الشهري الذي تصرفه العائلة الواحدة على الخدمات الصحية.

التعليم

- كان من المفروض الإعلان عن نتائج التوجيهي للسنة الدراسية 2006-2007 بتاريخ 15 تموز. قامت وزارة التربية و التعليم العالي بالإعلان عن تأخير النتائج و حددت يوم الإعلان تاريخ 5 آب. قد يكون لهذا القرار مردود سلبي على الطلاب الذين يتقدمون بالطلبات للالتحاق بالجامعات في الخارج.
- قامت دائرة التخطيط التعليمي في وزارة التربية و التعليم العالي بإصدار الإحصائيات المدرسية لعام 2006-2007.
- وفقا لوزارة التربية و التعليم العالي، كافة المعلمين تقريبا يتلقون رواتبهم بالكامل.
- تستمر عرقلة نشاطات برنامج الألعاب الصيفية المنفذ في مدارس البريج التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين، بسبب المداهمات الإسرائيلية في منطقة غزة الوسطى.
- بتاريخ 12 تموز، قامت شرطة حرس الحدود الإسرائيلية بإغلاق مخيم صيفي للشباب في وادي الجوز لأسباب غير معروفة.
- بتاريخ 25 تموز، قام الجيش الإسرائيلي بعرقلة برنامج التعليم الصيفي التابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في خان يونس. كما تم إغلاق مدرسة أبو طعيمة، وأفادت مدرسة الفخاري في خان يونس عن حضور 50% من الطلاب.

المصادر و الأساس المنطقي

هناك ثلاثة عوامل أدت إلى زيادة سوء الحالة الإنسانية في المناطق الفلسطينية المحتلة:1. غياب الحماية للمدنيين و العنف المتصاعد 2. ازدياد القيود على حرية الحركة 3. الأزمة المالية والمؤسساتية التي تواجهها السلطة الفلسطينية في أعقاب انتخاب حركة حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني في شهر كانون الثاني 2006.

منذ عام 2002، يعمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على مراقبة و تقرير ظواهر الوصول و الحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل شهري. و لكن نتيجة للتدهور الحاد للوضع الإنساني في عام 2006، قررت وكالات الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية المشاركة في عملية المناشدة الموحدة لعام 2006، إصدار هذا التقرير الشهري لمراقبة التطورات وفقا لمؤشرات إنسانية أساسية في القطاعات التالية: الحماية, حماية الطفل, الحالات الاجتماعية – اقتصادية, الصحة يضمن الدعم النفسي, تأمين الغذاء, الزراعة, التعليم, المياه ومياه الصرف الصحي. يشمل هذا التقرير أيضا معلومات متعلقة بالقيود على الحركة, المؤشرات الإنسانية وكذلك مراقبة عملية تنفيذ التزامات برتيني لعام 2002.

يعمل عدد المرصد الإنساني الحالي على استخدام قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي، و اتفاقية المرور و التنقل كمقياس لمراقبة مؤشرات الوصول و الحماية. أيضا عملت القطاعات على إعداد مبادئ إنسانية موجهة كقاعدة

للرصد و قامت بتطوير مؤشرات تستطيع رصد الحالة الإنسانية في أزمة مطولة كتلك في المناطق الفلسطينية المحتلة.

يستخدم المرصد الإنساني كلاً من المؤشرات الإنسانية التي يمكن قياسها و الملاحظات الميدانية المثبتة و التقارير حول الحالة الاقتصادية الاجتماعية و الإنسانية في المناطق الفلسطينية المحتلة لتحليل الوضع الإنساني. تتمكن هذه الأساليب من توفير تقديرات مختلفة للوضع. تبين المؤشرات الإنسانية التغيرات البعيدة الأمد و الاتجاهات من شهر إلى آخر. كما توضح الملاحظات الميدانية علامات التوتر التي قد تشير إلى تغيرات مستقبلية في الحالة بشكل عام. توفر التقارير المعلومات حول مواضيع معينة أو توفر لمحات عامة أكبر حول الحالة في المناطق الفلسطينية المحتلة.